



Child Demography and Marital Stability A Study in Population Anthropology

Naiem M. Abd Alghany, Aliaa A. Shokry, Mustafa K. Abd Algwad

Department of Sociology, Faculty of Girls, Ain Shams

University, Egypt

naiemalsharif@gmail.com

Received: 28-07-2023

Revised: 23-08-2023

Accepted: 29-08-2023

Published: 04-06-2023

DOI:

Abstract

The current study is part of the analytical descriptive studies, and seeks to describe the relationship between child demography and marital stability in the countryside of Egyptian society. The child is one of the important variables closely related to marital stability and responsible for the high divorce rate, and the main goal was to reveal the extent to which the demographic factors related to the child, which are: the type of child and the number of children, on marital stability. The study relied on the methodological collaboration between the methods and tools provided by anthropology that are useful in explaining the phenomenon qualitatively, and on the statistical methods and ways proposed by demography that are useful in describing the phenomenon quantitatively. The most important results of the study indicate that the presence of the child in the family enhances the affection between spouses and leads to the stability of the marital relationship. The impact of the child on marital stability does not involve the dimension of the child's presence only, but consists of a set of child related factors such as: the gender of the child and the number of children in the family. The study recommends providing targeted programs and educational courses through various media, with the aim of raising awareness about the role of the child in stabilizing the marital relationship.

Keywords: Population Anthropology, Child Demography, Divorce, Marital Stability.

ديموجرافيا الطفل والاستقرار الزواجي دراسة في أنثروبولوجيا السكان

نعيم محمد عبدالغني مجاهد

باحث دكتوراه - قسم علم اجتماع

كلية البنات - جامعة عين شمس - مصر

naiemalsharef@gmail.com

أ.د/ مصطفى خلف عبد الجواد

أستاذ علم الاجتماع والسكان

كلية الآداب - جامعة بني سويف - مصر

Mkag2288@gmail.com

أ.د/ علياء على شكري

أستاذ علم الاجتماع والانثروبولوجيا

كلية البنات - جامعة عين شمس - مصر

Aliaashokry37@gmail.com

المستخلص

تعد الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، وتسعى إلى توصيف العلاقة بين ديموجرافيا الطفل والاستقرار الزواجي في ريف المجتمع المصري، ويعد الطفل من المتغيرات المهمة المرتبطة بالاستقرار الزواجي ارتباطاً وثيقاً والمسئولة عن ارتفاع معدل الطلاق، وتمثل الهدف الرئيسي في الكشف عن مدى تأثير العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل، وهما: نوع الطفل وعدد الأطفال، علي الاستقرار الزواجي، وقد اعتمدت الدراسة على التضافر المنهجي بين ما تقدمه الانثروبولوجيا من مناهج وأدوات تفيد في تفسير الظاهرة كميّاً، وعلى ما تطرحه الديموجرافيا من طرق وأساليب احصائية تفيد في توصيف الظاهرة كميّاً. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن وجود الطفل في الأسرة يعزز العاطفة بين الزوجين ويؤدي إلى استقرار العلاقة الزوجية، كما أن تأثير الطفل على الاستقرار الزواجي لا ينطوي على بُعد وجود الطفل فقط، بل يتألف من مجموعة عوامل متعلقة بالطفل مثل: نوع الطفل، وعدد الأطفال في الأسرة. وتوصي الدراسة بتقديم برامج هادفة ودورات تثقيفية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بهدف زيادة الوعي عن دور الطفل في استقرار العلاقة الزوجية.

الكلمات المفتاحية: أنثروبولوجيا السكان، ديموجرافيا الطفل، الطلاق، الاستقرار الزواجي.

مقدمة الدراسة وإشكالياتها

في خلال تفحص التوجهات النظرية في علم الاجتماع، تبين أن مجال دراسة الطفل والاستقرار الزواجي نال مزيد من الاهتمام في كتابات "بيكر" الاقتصادية عن الزواج، وقد أبرزت النظرية الاقتصادية عديداً من التفسيرات حول تأثير الطفل في الاستقرار الزواجي، منها؛ أن وجود الطفل يعزز الاستقرار الزواجي ويقلل من مخاطر الطلاق، حيث يعد الطفل استثماراً هاماً لعملية الزواج، كما يؤثر وجود الطفل في أنماط وخصائص الزيجات اللاحقة لكل من الزوجين، بالإضافة لما تقدمه النظرية الاجتماعية والديموجرافية من تفسيرات إلا أن هذه التفسيرات تعود إلى دراسات اقتصادية وديموجرافية، ولا تقدم الآليات التي يمكن أن يحدث من خلالها تأثير الطفل في الاستقرار الزواجي.

وقد أوضحت بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق في المجتمع المصري الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الطلاق خلال الفترة المرجعية من 2012 إلى 2022، حيث ارتفع معدل الطلاق من (1,9) حالة طلاق لكل ألف من السكان خلال عام 2012 إلى (2,5) حالة طلاق لكل الف من السكان خلال عام 2022. ويرتفع معدل الطلاق في المجتمع الحضري بمعدل (3,3) حالة طلاق في مقابل (1,9) حالة طلاق لكل ألف من السكان في لمجتمع

الريفي خلال عام 2022. ويشير الارتفاع الملحوظ لمعدل الطلاق في المجتمع المصري إلى مشكلة اجتماعية تحتاج إلى مزيد من الدراسة من جانب العلوم الاجتماعية المتعددة ومنها أنثروبولوجيا السكان. وتوضح المؤشرات الإحصائية للأطفال في المجتمع المصري حسب تقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2022، أن عدد الأطفال الأقل من 18 سنة بلغ (41,5) مليون طفل مقسمين إلى (21,4) مليون طفل ذكر بنسبة (51,6%) في مقابل (20) مليون طفل أنثى بنسبة (48,4%)، ويبلغ عدد الأطفال في الريف (25,3) مليون طفل مقسمين إلى (13,1) مليون طفل ذكر بنسبة (51,8%) في مقابل (12,2) مليون طفل أنثى بنسبة (48,2%)، ويبلغ إجمالي عدد الأطفال في الحضر (16,2) مليون طفل مقسمين إلى (8,3) مليون طفل ذكر بنسبة (51,4%)، في مقابل (7,9)

مليون طفل أنثى بنسبة (48,6%)، وتفيد هذه الإحصاءات بأن للطفل دور هام في إحداث تغييرات في العمليات السكانية نظرًا لاتساع قاعدة الطفل في الهرم السكاني المصري. وفي ضوء مجال الاهتمام بدراسة الطفل والاستقرار الزواجي قدم التراث النظري في علم الاجتماع عديدًا من الدراسات التي تنوعت اهتماماتها في تفسير العلاقة بين ديموجرافيا الطفل (المتغير المستقل) والاستقرار الزواجي (المتغير التابع)، حيث أبرزت هذه الدراسات بصور متفاوتة تأثير عوامل متعددة خاصة بالطفل: نوع الطفل، وعدد الأطفال، على الاستقرار الزواجي داخل الأسرة، في ريف وحضر عديد من المجتمعات النامية والمتقدمة، خلال الزواج الأول والزيجات اللاحقة، وفي خلال تفحص المكتبة العربية تبين ندرة هذا النوع من الدراسات، بما يستوجب توجيه الاهتمام إلى هذا الجانب في العلاقة المتبادلة بين ديموجرافيا الأسرة والاستقرار الزواجي. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة كالاتي: دراسة تأثير المتغيرات الديموجرافية المرتبطة بالطفل: نوع الطفل، وعدد الأطفال على الاستقرار الزواجي في المجتمع المصري.

أهمية الدراسة

1. الأهمية النظرية للدراسة:

تتجه الدراسة الراهنة نحو توصيف الفروق بين التأثيرات التي تُحدثها العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل على الاستقرار الزواجي في المجتمع المصري، من خلال التضافر المنهجي بين أدوات ومناهج البحث الكمية والكيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة في تحليل البيانات الكمية، كما تقدم الدراسة عرض بعض التفسيرات المتباينة التي تطرحها التوجهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع في تفسير العلاقة بين الطفل والاستقرار الزواجي.

2. الأهمية التطبيقية للدراسة:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في توضيح تميزات الاستقرار الزواجي في المجتمع المصري في ضوء تأثير العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل، بما يفيد الجهات والمؤسسات العاملة في الأسرة والسكان في وضع استراتيجيات مستقبلية تفيد في تحقيق الاستقرار الزواجي.

أهداف الدراسة

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة الراهنة في الكشف عن تأثير العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل وهما: نوع الطفل وعدد الأطفال على الاستقرار الزواجي في المجتمع المصري في ضوء التضافر بين

المناهج والأدوات الكمية والكيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، وينبثق من الهدف الرئيسي ما يلي من أهداف فرعية:

1. الكشف عن مدى تأثير نوع الطفل على الاستقرار الزواجي في المجتمع المصري.
2. الكشف عن مدى تأثير عدد الأطفال على الاستقرار الزواجي في المجتمع المصري.

فروض الدراسة

يمكن تحديد الفرض الرئيسي للدراسة الراهنة كالآتي: "وجود الطفل في الأسرة يؤثر على الاستقرار الزواجي"، ومن الفرض الرئيسي يمكن صياغة الفروض الفرعية التالية:

1. توجد تمايزات في الاستقرار الزواجي داخل الأسرة حسب نوع الطفل: (ذكر - أنثى).
2. توجد تمايزات في الاستقرار الزواجي داخل الأسرة حسب عدد الأطفال: (طفلين فأقل - ثلاثة فأكثر).

مفاهيم الدراسة

يعد التوضيح الدقيق للمفاهيم العلمية التي تدور حولها الدراسة خطوة مهمة في مجال البحث العلمي، وتقتضي الضرورة المنهجية أن تكون المفاهيم محددة ودقيقة حتى يتمكن الباحث من الفهم الصحيح لموضوع الدراسة، ومن هذا المنطلق تعتمد الدراسة الراهنة على المفهومين التاليين: ديموجرافيا الطفل، والاستقرار الزواجي، ويمكن عرض ومناقشة هذين المفهومين وتحديد المفاهيم الإجرائية كالآتي:

1. مفهوم ديموجرافيا الطفل:

يشير مفهوم ديموجرافيا الطفل إلى المتغيرات الديموجرافية المرتبطة بالطفل، وهذه المتغيرات هي: نوع الطفل، وعمر الطفل، وعدد الأطفال، والفترة بين الولادات، ترتيب الطفل، والتوائم، وتتناول الدراسة الراهنة اثنين من هذه المتغيرات وهما: نوع الطفل، وعدد الأطفال، ويمكن توضيح هذه المتغيرات كالآتي: أ. نوع الطفل: يعتبر نوع الطفل من أكثر المتغيرات التي يستخدمها الديموجرافيين، ويتحدد نوع الطفل في ذكر أو أنثى، ويستبعد علماء الديموجرافيا فئة المخنثين وذلك لعدة أسباب منها ندرة توافر البيانات المتعلقة بهم، بالإضافة إلى أنهم يحتاجون إلى نوعية خاصة من الدراسات تتوافق مع طبيعتهم.

ب. عدد الأطفال: يشير متغير عدد الأطفال إلى ما أنجبته الزوجة من أطفال خلال الفترة الانجابية (15-49) سنة، ويرتبط عدد الأطفال في الأسرة بخصائص الزوجين والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموجرافية المحيطة بهم، وكذلك نظرته نحو عدد الأطفال وحجم الأسرة المرغوب به، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي لها دور بارز في تحديد عدد الأطفال في الأسرة. وتستند هذه الدراسة في تعريف ديموجرافيا الطفل إلى المفهوم الإجرائي الآتي: المتغيرات الديموجرافية المرتبطة بالطفل ولها تأثير على الاستقرار الزواجي، وهذه المتغيرات هي: نوع الطفل، وعدد الأطفال، ويمكن قياس تأثير هذه المتغيرات وفقاً لما تبنته الدراسات الديموجرافية من تصنيف، كالآتي: نوع الطفل: (ذكر - أنثى)، وعدد الأطفال: (طفلين فأقل - ثلاثة أطفال فأكثر).

2. مفهوم الاستقرار الزواجي:

يشير مفهوم الاستقرار الزواجي إلى استمرار الحياة الزوجية دون وجود انفصال، أو طلاق، أو ترمل. والانفصال هو قرار الزوجين بالعيش بعيداً عن بعضهما في حين أنهما لا يزالان متزوجين قانونياً، ويستبعد علماء الديموجرافيا فئة المنفصلين عند دراسة الاستقرار الزواجي لكونه حدثاً يمتاز بالخصوصية

ولا تتوافر البيانات المتعلقة به في الإحصاءات القومية. والترمل هو وفاة أحد الزوجين مما يترتب عليه عدم استقرار في العلاقة الزوجية، وتعد فئة الأرامل من الفئات المستبعدة أيضاً لدى علماء الديموجرافيا لكونها ظاهرة ديموجرافية غير متوقعة الحدوث ولا يوجد تدخل من الزوجين في حدوثها. والطلاق هو إنهاء العلاقة الزوجية في نطاق قانوني بناءً على رغبة أحد الزوجين أو كليهما، ويعد متغير الطلاق الأكثر تداولاً عند دراسة الاستقرار الزواجي نظراً لتوافر البيانات المتعلقة به في الإحصاءات القومية بالإضافة إلى ما أوضحتها الدراسات من متغيرات يمكن في خلالها توصيف التأثير المتبادل بين الطلاق ووعديد من المتغيرات (Barikisu, 2006, pp. 8-13).

وتعتمد الدراسات الديموجرافية بشكل عام على أربعة محددات للطلاق، وهم: الوضع الوظيفي، والوضع المالي للأسرة، ووجود الأطفال، والتواصل العاطفي، وتركز هذه المحددات على آليات التكاليف

والمنافع المشتركة بين الزوجين، ويمكن قياس الاستقرار الزواجي من خلال البعدين التاليين: العمر عند الزواج، ومدة الحياة الزوجية (Kalmijn & Poortman, 2006, pp. 201-216).

وتستند هذه الدراسة في تعريف الاستقرار الزواجي إلى المفهوم الإجرائي الآتي: استمرار العلاقة الزوجية دون وجود خلافات أو مشكلات ترتبط بالطفل بصفة أساسية وقد تؤدي إلى الطلاق، ويمكن قياس الاستقرار الزواجي في الدراسة الراهنة وفقاً لما تبنته الدراسات الديموجرافية من بعدين زمنيين متعلقين بالزوجة وهما: العمر عند الزواج، ومدة الحياة الزوجية.

الإطار النظري للدراسة

يناقش الجزء الراهن التفسيرات المتباينة التي ركزت على أبعاد معينة في تفسير العلاقة بين الطفل والاستقرار الزواجي، حيث تشير نظرية الدور إلى أن وجود الأطفال هو أحد الأهداف الرئيسية من عملية الزواج، ويمثلون ضماناً هاماً لاستقرار العلاقة الزوجية، حيث الانتقال إلى مرحلة الأبوة حدث حيوي تعقبه حالة من الرضا بين الزوجين وبالتالي رفع تكاليف الطلاق، ومن المتوقع أن الأعراف الاجتماعية أهم العوامل المؤثرة في حدوث الطلاق بين الزوجين بلا أطفال (Vinberg, 2014, p. 26).

ويشير "وايت ليلارد" أن النظرية الاجتماعية والاقتصادية طرحت تفسيرات عديدة حول العلاقة بين الطفل والاستقرار الزواجي، إلا أنها لم تحدد متى يكون الأطفال سبباً في استقرار العلاقة الزوجية، ويرى أن العلاقة بين الطفل والاستقرار الزواجي متعددة الجوانب ويحول ذلك دون تفسير العلاقة بشكل محدد وتجعل التفسيرات موجهة نحو جوانب دون الأخرى (Waite & Lillard, 1991, pp. 930-953).

ويشير "بيكر" في عديد من الدراسات التي قدمها عن الجوانب الاقتصادية للأسرة إلى أن الطفل هو رأس المال الخاص بالزواج، لما يمكن من استثماره في جوانب عديدة تؤدي بدورها إلى الرضا بين الزوجين واستقرار العلاقة الزوجية (Becker, 1974, pp. 299-351). كما يشير "بيكر" في نظرية الزواج إلى عديد من الفرضيات حول تأثير الطفل في الاستقرار الزواجي، منها: إن وجود الطفل في الأسرة يعزز الاستقرار الزواجي ويقلل من مخاطر الطلاق، حيث يعد الطفل استثماراً مهماً لعملية الزواج (Becker et al., 1977, pp. 141-187).

وفي خلال تفحص النظرية الاجتماعية والاقتصادية حول الآليات التي يمكن أن يؤثر من خلالها الطفل في الاستقرار الزواجي، يمكن تقسيم هذه التفسيرات إلى أربعة نماذج تنتبأ جميعها بوجود علاقة سلبية بين الأطفال واستقرار العلاقة الزوجية، وبالتالي فإن هذه التفسيرات تمثل خلافاً مع التوجه النظري العام

حول أن وجود الطفل في الأسرة يؤدي إلى الرضا بين الزوجين واستقرار العلاقة الزوجية، ويمكن عرض النماذج كالاتي: (Svarer & Verner, 2008, pp. 395–417).

أ. يوضح نموذج الدور كيفية إعادة تنظيم الأدوار الاجتماعية نحو نمط الأسرة التقليدي عندما يولد الأطفال، حيث إضافة الأدوار الجديدة كأولياء الأمور إلى مختلف الأدوار الأخرى قد يسبب المزيد من التوتر والصراعات بين الزوجين.

ب. يشير نموذج الحرية بأن وجود الأطفال في الأسرة يؤثر على حرية الوالدين ويتسبب في عدم الرضا الزوجي، ويختلف معدل الرضا بين الزوجين باختلاف نوع الطفل وعدد الأطفال وغيرهم من العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل.

ج. يوضح نموذج عدم الرضا الجنسي كيفية تدخل الأطفال في الحياة الجنسية للوالدين بما يزيد من حدة توتر الحياة الزوجية وخاصة بالنسبة للرجال، وقد يكون هذا التفسير أقوى عندما يكون الأطفال صغار السن (أقل من ثلاثة أعوام) لأنهم يحتاجون إلى مزيد من الاهتمام.

د. يشير نموذج التكلفة إلى أن وجود الأطفال يكلف الأسرة مبالغ باهظة بما يخلق ضغوطاً مالية على الزوجين، وتزداد هذه الضغوط مع زيادة عدد الأطفال وأعمارهم، بالإضافة إلى نوع الطفل حيث يؤثر في حالة الرضا بين الزوجين واستقرار العلاقة الزوجية.

الدراسات السابقة

في ضوء مجال الاهتمام بدراسة الطفل والاستقرار الزوجي يقدم التراث النظري في علم الاجتماع عديداً من الدراسات التي أبرزت بصور متفاوتة تأثير العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل على الاستقرار الزوجي، في ريف وحضر المجتمعات النامية والمتقدمة، كالاتي:

1. دراسات تناولت تأثير نوع الطفل على الاستقرار الزوجي:

أ. دراسة كل من "ماجدالينا" و"جوى" عن تأثير نوع الطفل على الاستقرار الزوجي في جنوب نيجيريا عام 2014، وتمثل الهدف الرئيسي في دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في تفضيل الأبناء الذكور وتأثيرها على الاستقرار الزوجي. وتم إجراء الدراسة على عينة من السيدات (المتزوجات، والمطلقات)، في ثماني عشرة منطقة في ريف وحضر ولاية كروس ريفر، واعتمدت الدراسة على الاستبيان في جمع البيانات الكمية، وتم استخدام برنامج (SPSS) في تحليل هذه البيانات، وتم الاعتماد على المقابلة المتعمقة ومناقشات الجماعة البورية في جمع البيانات الكيفية. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أن نوع الطفل يؤثر بشكل مباشر في الاستقرار الزوجي، ويُحدث تمايز في معدل الطلاق، كما أن تفضيل الأبناء الذكور لا يتأثر بالمستوى الثقافي أو التعليمي لدى الزوجين؛ بل قد يدفع الزوج إلى زيجات لاحقة من أجل تحقيق الخصوبة المرجوة وهي الأبناء الذكور، وهناك اتجاه آخر نحو الأطفال البيولوجيين يتيح للزوجين تحديد نوع الجنين قبل الحمل، إلا أن هذا النوع من الخصوبة قد يتوفر في الأسر ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة نظراً لتكاليفه باهظة الثمن. (Magdalene & Joe, 2014, pp. 17-24).

ب. دراسة "أوديمجو" وآخرون عن تأثير نوع الطفل على الاستقرار الزوجي بين النساء في صحراء أفريقيا، وتمثل الهدف الرئيسي في دراسة تأثير نوع الطفل على الاستقرار الزوجي لدى النساء خلال الزواج الأول في 26 دولة بشمال وجنوب وشرق الصحراء الكبرى بأفريقيا. وتمثلت عينة الدراسة في 205997 سيدة من جميع الدول مجال البحث خلال الزواج الأول وفي الفئة العمرية (15 - 45) سنة، وتم

الاعتماد على المسح السكاني الصحي لكل هذه الدول خلال الفترة (2011 - 2014) في الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرين البحث؛ نوع الطفل (ذكر- أنثى)، والاستقرار الزواجي (عمر الأم عند الزواج الأول - مدة الزواج)، وتم استخدام الانحدار المرحلي متعدد المتغيرات ونموذج انحدار كوكس في تحليل هذه البيانات. وتشير نتائج الدراسة إلى أن نوع الطفل (ذكر- أنثى) لا يُحدث تمايزاً في معدل الطلاق عندما يوجد في الأسرة اثنين من الأطفال، ويرتفع معدل الطلاق بين النساء اللاتي أنجبن أربعة أطفال إناث عن النساء اللاتي أنجبن نفس العدد ولكن من بينهم طفل ذكر، وأوضحت النتائج أن النظرية الاجتماعية والاقتصادية قدمت عديداً من التفسيرات في توصيف العلاقة بين الطفل والاستقرار الزواجي، وانطوت معظم هذه التفسيرات على الجوانب الاقتصادية والبعد الطبقي، دون الرجوع للجوانب الاجتماعية والثقافية والديموجرافية (Odimegwu, 2017, pp. 327-346).

2. دراسات تناولت تأثير عدد الأطفال على الاستقرار الزواجي:

أ. دراسة "لورينزو توديسكو" عن تأثير الأطفال على الاستقرار الزواجي في إيطاليا عام 2011، وتمثل الهدف الرئيسي في دراسة تأثير عدد الأطفال على الاستقرار الزواجي لدى النساء الإيطاليات خلال الزواج الأول. وتمثلت عينة الدراسة في 11951 أسرة، وهي عينة ممثلة للأسر المقيمة في المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الإيطالي، وتم الاعتماد على بيانات المسح السكاني الصحي عام 2003، وتم استخدام التحليل المرحلي متعدد المتغيرات في تحليل البيانات. وتشير أهم النتائج إلى أن عدد الأطفال يُحدث تمايزاً في معدل الطلاق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث يؤثر إيجابياً على الاستقرار الزواجي في المناطق الحضرية عندما يكون عدد الأطفال في الأسرة طفلين أو أقل، بينما يؤثر إيجابياً على الاستقرار الزواجي في المناطق الريفية عندما يكون عدد الأطفال في الأسرة ثلاثة أطفال فأكثر (Todesco, 2011, pp. 313-332).

ب. دراسة "هيكتر بليدو" وآخرون عن تأثير الطفل على الاستقرار الزواجي في الولايات المتحدة عام 2013، وتمثل الهدف الرئيسي في دراسة تأثير عدد الأطفال الذين تمت ولادتهم خلال الزواج الأول على الاستقرار الزواجي لدى النساء في المجتمع الأمريكي. وتمثلت عينة الدراسة في عدد 12686 من النساء الذين تم ولادتهم بين عامي 1957 و 1965، وبالتالي تتراوح أعمارهم بين 14 و 22 سنة في عام 1979، وتم تحديد هذه الفئة العمرية من النساء لكونها تتميز بأعلى معدل طلاق. واعتمدت الدراسة على المسح الطولي للشباب (NLSY79) عام 1979 في الحصول على البيانات، حيث يمكن هذا المسح من متابعة الأفراد منذ طفولتهم فصاعداً حتى الزواج الأول وولادة الأطفال والطلاق، وتم استخدام الانحدار المرحلي متعدد المتغيرات ونموذج انحدار كوكس في تحليل البيانات. وتشير نتائج الدراسة إلى أن عدد الأطفال يؤثر سلبياً على الاستقرار الزواجي عندما يكون عمر الأم أقل من 20 سنة وعدد الأطفال في الأسرة طفلين فأكثر، ويظهر التأثير الإيجابي لعدد الأطفال على الاستقرار الزواجي عندما يكون عمر الأم أكثر من 20 سنة وعدد الأطفال في الأسرة ثلاثة أطفال فأقل، كما أن هناك تبايناً في تأثير عدد الأطفال على الاستقرار الزواجي حسب المستوى التعليمي للزوجين، ومعدل دخل الأسرة، وقد أوضحت الدراسة في نتائجها أن المجال النظري في علم الاجتماع والديموجرافيا يفتقر إلى مزيد من التفسيرات والأطر النظرية في تفسير العمليات الديموجرافية للأسرة (Bellido et al., 2013, pp. 1-37).

3. رؤية تحليلية للدراسات السابقة:

أ. تميزت الدراسات باستخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة مثل: (الانحدار أحادي المتغير، والانحدار المرحلي متعدد المتغيرات، ونموذج انحدار كوكس، وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(SPSS) في تحليل البيانات. وتسعى الدراسة الراهنة إلى استخدام أدوات ومناهج البحث الكمية والكيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جمع مزيد من البيانات من مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى البيانات المتاحة في المسوح القومية بالمجتمع المصري، بهدف تقديم دراسة متعمقة في توصيف العلاقة بين ديموجرافيا الطفل والاستقرار الزواجي.

ب. يؤثر نوع الطفل على الاستقرار الزواجي، حيث أوضحت الدراسات انخفاض معدل الطلاق في الأسر التي لديها طفلان أحدهما ذكر عن الأسر التي لديها طفلين إناث، كما أن هناك تفاوتاً في تأثير نوع الطفل على الاستقرار الزواجي حسب معدل الرفاهية الإنسانية التي تتميز بها كل أسرة.

ج. توضح الدراسات أن العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل تُحدث تمايزاً في معدل الاستقرار الزواجي، وأن العلاقة بين الطفل والاستقرار الزواجي علاقة معقدة وتحتاج إلى مزيد من البحوث النوعية في هذا المجال، وذلك لعدة أسباب: أولهما: أن وجود الأطفال لا يشكل دوماً عاملاً رئيسياً في الاستقرار الزواجي،

وثانيهما: أن تأثير الأطفال على الاستقرار الزواجي يتغير بحكم الطبيعة الدينامية لتربية الأطفال، وثالثهما: أن تأثير الأطفال على الاستقرار الزواجي يتأثر بالعوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل.

د. يؤثر عدد الأطفال في الأسرة على الاستقرار الزواجي، حيث أوضحت الدراسات أن هناك تبايناً في تأثير عدد الأطفال في الأسرة على الاستقرار الزواجي في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

هـ. تشير الدراسات إلى ندرة البيانات المتعلقة بالعوامل الديموجرافية للطفل في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، وتُعد ندرة البيانات عائقاً أمام مزيد من الدراسات حول تأثير العوامل الديموجرافية

للطفل على الاستقرار الزواجي، كما تعد عائقاً أمام وجود إطار نظري يمكن الرجوع إليه في تفسير التفاوت في تأثير العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل على الاستقرار الزواجي.

الإطار المنهجي للدراسة

1. نوع الدراسة:

تعد الدراسة الراهنة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تقتضي طبيعة الدراسة توصيف العلاقة بين العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل والاستقرار الزواجي في ريف المجتمع المصري.

2. منهج الدراسة:

تتم البحوث في أنثروبولوجيا السكان من خلال التضايف بين المناهج والأساليب الكمية والكيفية، بهدف الحصول على معلومات عديدة ومتنوعة تفيد في فهم أعمق لديناميات السكان. وقد عمدت الدراسة الراهنة في توضيح أثر المتغيرات الديموجرافية المتعلقة بالطفل على الاستقرار الزواجي إلى التضايف المنهجي بين ما تطرحه الديموجرافيا من طرق وأساليب تفيد في التحليل الكمي، وعلى ما تقدمه الأنثروبولوجيا من مناهج وأدوات تفيد في التفسير الكيفي لمتغيرين الدراسة.

3. أدوات جمع المادة الميدانية:

أ. الأدوات الكيفية في جمع المادة الميدانية: اعتمدت الدراسة الراهنة على المقابلة المتعمقة كإحدى أدوات جمع البيانات في المنهج الأنثروبولوجي، وتمت صياغة دليل المقابلة المتعمقة ليشمل جميع المتغيرات التي تم تحديدها في الاستبيان وهم: مؤشر الحالة الزواجية، ومؤشرات الخلفية الإنجابية، ومؤشرات متعلقة بالطفل، وتم تطبيق الدليل مع (25) سيدة من المتزوجات والمطلقات وفي الفئة العمرية من (15 - 49) سنة ويمثلن (8,1%) من إجمالي عينة البحث وقوامها (312) سيدة.

ب. الأدوات الكمية في جمع المادة الميدانية: اعتمدت الدراسة الراهنة على اثنين من الأدوات، أولهما: الإحصاءات الرسمية المتمثلة في النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق الصادرة عن الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وعلى المسح الصحي للأسرة المصرية 2021 فيما يخص إحصاءات ومؤشرات الطفل والاستقرار الزواجي في المجتمع المصري. وثانيهما: الاستبيان Questionnaire وتمت صياغته ليشمل مؤشر الحالة الزوجية، ومؤشر الخلفية الإنجابية، ومؤشرات متعلقة بالطفل، وتم تطبيق الاستبيان مع (312) من السيدات المتزوجات والمطلقات وفي الفئة العمرية من (15 - 49) سنة ويمثلن (8,4%) من إجمالي السيدات المؤهلات في مجتمع الدراسة.

وقد قام الباحث بإجراء اختبار قبلي (دراسة استطلاعية) لاستمارة الاستبيان قبل تطبيقها بشكل رسمي في مجتمع الدراسة، وتم هذا الاختبار على عينة منتظمة قدرها 32 سيدة يمثلن 10% من إجمالي العينة الأساسية للدراسة، ومن نتائج هذا الاختبار تم تحديد العوامل التي لها دلالة بالطفل والاستقرار الزواجي في مجتمع الدراسة، وأيضًا حصر جميع البدائل لكل سؤال بحيث تكون الأسئلة مغلقة وأن يكون هناك سؤال مفتوح من أجل ملاحظات الباحث.

4. مجالات الدراسة الميدانية: تتمثل في المجال الجغرافي، والمجال البشري، والمجال الزمني، كالآتي:

أ. المجال الجغرافي للدراسة: وقع اختيار الباحث على قرية المشترك قبلي التابعة لمركز يوسف الصديق في محافظة الفيوم، وتعد قرية المشترك قبلي قرية أم وتخدم عددًا من القرى التابعة لها، ويتميز مجتمع الدراسة بتنوع الأنشطة الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية، وأيضًا تباين حجم الملكيات الزراعية، وأنماط الإنتاج، بالإضافة إلى تعدد وتنوع مؤسسات المجتمع المدني.

ب. المجال البشري للدراسة: مثلت السيدة التي سبق لها الزواج (متزوجة حاليًا، مطلقة) وفي السن الإنجابية من (15-49) سنة، وحدة الدراسة الميدانية، وقد راعى الباحث عند اختياره لحالات الدراسة عديدًا من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية، لكي تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث. وتم اختيار العينة بشكل منتظم من خلال تقسيم مجتمع البحث إلى ثمانية بلوكات، وتم حصر جميع الأسر المعيشية وبلغ عددهم 3714 أسرة، واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية في تحديد حجم العينة، وعمد الباحث إلى العينة المنتظمة حتى يضمن تساوي فرص الاختيار وأيضًا أقصى انتشارًا للعينة.

ج. المجال الزمني للدراسة: امتدت فترة العمل الميداني قرابة عامين ونصف على فترات متقطعة، ويمكن تقسيمها إلى أربع مراحل زمنية على التوالي، كالآتي: بدأت المرحلة الأولى منذ شهر أغسطس عام 2020 وحتى شهر مايو عام 2021، خلال هذه الفترة تم إجراء دراسة استطلاعية لمجتمع البحث، وصياغة دليل العمل الميداني. وفي خلال المرحلة الثانية تم تحديد حالات الدراسة المتعمقة والبدء في إجراء المقابلات مع هذه الحالات، وقام الباحث في هذه الفترة بتكثيف الزيارات الميدانية لمجتمع الدراسة إلى ثلاثة أيام من كل أسبوع، وبدأت هذه الفترة منذ شهر يونيو 2021 وحتى شهر مارس 2022. وتضمنت المرحلة الثالثة تصميم الاستبيان واستيفائه من مجتمع الدراسة على مرحلتين: الأولى كانت تجربة استطلاعية للاستبيان بعدد 32 استمارة، والثانية: كانت لاستيفاء الاستبيان الرسمي وذلك بعد التعديلات التي جرت عليه من خلال إجراء الاختبار القبلي في الواقع الميداني. وبدأت هذه الفترة منذ شهر أبريل عام 2022 وحتى شهر نوفمبر 2022. وتمثلت المرحلة الرابعة في تفرغ المادة الميدانية الكمية والكيفية وتضافر تحليل البيانات ومناقشة أهم النتائج، واستمرت هذه الفترة من شهر ديسمبر عام 2022 إلى شهر مايو عام 2023.

5. صعوبات الدراسة:

أ. واجهت الدراسة الراهنة عديدًا من الصعوبات أثناء جمع وكتابة المادة النظرية أهمها ندرة الدراسات التي تناولت التأثير المتبادل بين الطفل والاستقرار الزواجي في التراث النظري.

ب. ارتفاع معدل عدم الاستجابة من المبحوثات وخصوصاً بين المطلقات، وتم التغلب على هذه الصعوبة باختيار حالات بديلة.

ج. هناك عدم اتساق بين التواريخ المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وتم التغلب على هذه الصعوبة من خلال الاطلاع على الوثائق الرسمية مثل شهادات الميلاد، وعقد الزواج، وغيرها.

نتائج الدراسة الميدانية

أوضحت نتائج الدراسة أن وجود الطفل في الأسرة يُحدث تأثيراً مباشراً في استقرار العلاقة الزوجية، بينما تؤثر العوامل الديموجرافية المتعلقة بالطفل: نوع الطفل، وعدد الأطفال بشكل غير مباشر على العاطفة واستقرار العلاقة بين الزوجين، وقد أبرزت التحليلات الإحصائية للبيانات خلال الفترة المرجعية للبحث أن وجود الطفل في الأسرة يُحدث تمايزاً في معدل الطلاق. ويمكن عرض أهم نتائج

الدراسة وفق ثلاث محاور وهم: خصائص عينة الدراسة، وتحليل العلاقة بين نوع الطفل والاستقرار الزوجي، وتحليل العلاقة بين عدد الأطفال والاستقرار الزوجي، كالآتي:

1. خصائص عينة الدراسة: يمكن عرض أهم خصائص عينة الدراسة من حيث: العمر، والحالة الزوجية والحالة التعليمية والحالة العملية، كالآتي:

أ. العمر: أوضحت الدراسة الميدانية اختلاف الأعمار بين حالات الدراسة، لتشمل مختلف الفئات العمرية للسن الإنجابية للمرأة من 15 سنة إلى 49 سنة، مقسمة إلى فترات خمسية وفق التقسيم المتبع في الدراسات الديموجرافية، وقد تميزت الفئة العمرية (15-19) بنسبة (5.4%) لتمثل أقل نسبة من إجمالي عينة الدراسة، وتمثل الفئة العمرية (30-34) بنسبة (18.9%)، لتمثل أعلى نسبة من إجمالي عينة الدراسة.

ب. الحالة الزوجية: يتضح من تحليل خصائص عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية، أن نسبة المتزوجات (88.5%)، ونسبة المطلقات (11.5%) من إجمالي عينة الدراسة وعددها (312) حالة. ومن بين المتزوجات تميزت الفئة العمرية (15-19) بأقل نسبة (4.4%) وفي المقابل تميزت الفئة العمرية (45-49) بنسبة (19.2%) لتمثل أعلى نسبة من إجمالي عينة المتزوجات وعددها (276) حالة، ومن بين المطلقات تميزت الفئة العمرية (15-19) بأقل نسبة (5.6%)، وفي المقابل تميزت الفئة العمرية (30-34) والفئة العمرية (40-44) بنسبة (19.2%) لكل منهما، ليمثلا أعلى نسبة من إجمالي عينة المطلقات وعددها (36) حالة.

ج. الحالة التعليمية: يتضح من تحليل الحالة التعليمية لعينة الدراسة ارتفاع نسبة المؤهل المتوسط لتمثل (43.9%)، في مقابل نسبة (6.1%) للمؤهل فوق المتوسط من إجمالي عينة الدراسة، وبين المتزوجات تميز المؤهل المتوسط بأعلى نسبة (43.8%) في مقابل نسبة (10.5%) للمؤهل الجامعي ليمثل أقل نسبة من إجمالي عينة المتزوجات. وبين المطلقات تميز المؤهل المتوسط بأعلى نسبة (44.4%) في مقابل نسبة (8.3%) للمؤهل الجامعي ليمثل أقل نسبة من إجمالي عينة المطلقات.

د. الحالة العملية: يتضح من تحليل الحالة العملية لعينة الدراسة أن نسبة النساء التي تعمل بأجر دائم بلغت (3.8%)، و(16.9%) نسبة النساء التي تعمل بأجر غير دائم، و(79.3%) نسبة النساء غير العاملات من إجمالي عينة الدراسة. وبالنظر إلى عينة المتزوجات بلغت نسبة النساء اللاتي تعمل بأجر دائم (2.9%)، و(12.3%) نسبة النساء اللاتي تعمل بأجر غير دائم، و(84.8%) نسبة النساء اللاتي لا تعمل من إجمالي عينة المتزوجات. وبالنسبة للمطلقات بلغت نسبة النساء اللاتي تعمل بأجر دائم (11.1%)، و(52.8%)

نسبة النساء اللاتي تعمل بأجر غير دائم، و(36.1%) نسبة النساء اللاتي لا تعمل من إجمالي عينة المطلقات.

2. تحليل العلاقة بين نوع الطفل والاستقرار الزواجي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن نوع الطفل (ذكر- أنثى) لا يُحدث تمايز في الاستقرار الزواجي عندما يكون عدد الأطفال في الأسرة (طفل واحد)، وينخفض معدل الطلاق بين النساء في الأسر التي لديها طفلان أحدهما ذكر والآخر أنثى عن النساء في الأسر التي لديها طفلين أنثى، ويبلغ معدل الطلاق أقصاه عندما يكون عدد الأطفال في الأسرة أربعة أطفال إناث، وقد أوضحت النتائج أن نوع الطفل يؤثر في الاستقرار الزواجي، ويُحدث تمايز في معدلات الطلاق، كما أن تفضيل الأبناء الذكور لا يتأثر بالمستوى الثقافي أو التعليمي لدى الزوجين بل قد يدفع الزوج إلى زيجات لاحقة من أجل تحقيق الخصوبة المرجوة وهي وجود الأبناء الذكور. وبلغ إجمالي عدد الأبناء الذكور والإناث للسيدات عينة الدراسة (916) طفل،

مقسمين إلى (50.7%) نسبة الأبناء الذكور و(49.3%) نسبة الإناث من إجمالي العينة، وبلغت نسبة الأبناء الذكور لدى السيدات المتزوجات (50.3%)، وبلغت نسبة الإناث (49.7%)، وبلغت نسبة الأبناء الذكور لدى السيدات المطلقات (46.1%)، وبلغت نسبة الإناث (53.9%).

3. تحليل العلاقة بين عدد الأطفال والاستقرار الزواجي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن عدد الأطفال يُحدث تمايزًا في معدل الطلاق بين المناطق الريفية، حيث يؤثر إيجابيًا على الاستقرار الزواجي في المناطق الريفية عندما يكون عدد الأطفال في الأسرة ثلاثة أطفال فأكثر، وقد أبرزت التحليلات الإحصائية أن السيدات اللاتي أنجبن طفلين فأقل بلغت نسبتهم (25.9%)، و(74.1%) نسبة السيدات اللاتي أنجبن ثلاثة أطفال فأكثر من إجمالي عينة الدراسة، وبلغت نسبة السيدات المتزوجات اللاتي أنجبن طفلين فأقل (26.1%)، و(73.9%) نسبة السيدات المتزوجات اللاتي أنجبن ثلاثة أطفال فأكثر، وبلغت نسبة السيدات المطلقات اللاتي أنجبن طفلين فأقل (0.25%)، و(75.0%) نسبة السيدات المطلقات اللاتي أنجبن ثلاثة أطفال فأكثر. وقد أوضحت نتائج الدراسة الترابط بين الطفل كأحد محددات الطلاق وبين الاستقرار الزواجي، ويتجلى هذا الترابط فيما يُحدثه الطفل من تغيرات في أدوار الزوجين داخل الأسرة وخارجها، فيتحول دور الزوج إلى دور الأب ويتحول دور الزوجة إلى دور الأم، إضافة إلى الأدوار السابقة للزوجين، ويتطلب هذا التحول قدرة الأب على مواجهة المسؤوليات المالية المتزايدة، في حين يتطلب دور الأم التهيئة لرعاية الطفل وإشباع حاجاته.

توصيات الدراسة

1. توصي الدراسة بالتوسع في القاعدة التعليمية والعمل على رفع مستويات التعليم خاصة بين الإناث، حيث يعد تعليم المرأة متغيرًا أساسيًا يؤثر على خصوبتها من خلال عديد من المتغيرات الديموجرافية مثل: تأخير سن الزواج، والعمر المناسب للحمل والإنجاب، وعدد الأطفال المرغوب فيهم.
2. توصي الدراسة بتقديم برامج هادفة ودورات تثقيفية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بهدف زيادة الوعي عن دور الطفل في استقرار العلاقة الزوجية.
3. توصي الدراسة بمزيد من البحوث النوعية حول العلاقة التبادلية بين الطفل والاستقرار الزواجي، لما تمثله من علاقة محورية مهمة تمس أهم مؤسسة في المجتمع البشري وهي الأسرة، ولم ينل هذا المجال البحثي مزيدًا من البحث والدراسة.

References

- Barikisu, salami oyiza., (2006). Marital Instability In Nigeria: Implication on Growing up Children, *Journal of Marriage and the Family*, vol. 86, NO. 4, pp.: 8-13. <https://www.jstor.org/stable/615094>
- Becker. Gary S.,(1974). A Theory of Marriage, *Journal of Political Economy*, Vol. 81, No. 4, pp.: 299-351. <https://www.jstor.org/stable/1831130>
- Becker. Gary S, Lands. Elisabeth M, & Michael. Robert T., (1977). An Economic Analysis of Marital Instability, *The Journal of Political Economy*, Vol. 85, No. 6, pp.: 1141-1187. <https://www.jstor.org/stable/1837421>
- Bellido. Hector, Molina. Jose Alberto, Solaz. Anne, & Stancanelli. Elena., (2013), Which Children Stabilize Marriage?, *IZA Discussion Paper No. 7858*. <https://ssrn.com/abstract=2374639>
- Kalmijn, Matthijs & Poortman, Anne-Rigt., (2006). His or Her Divorce? The Gendered Nature of Divorce and its Determinants, *European Sociological Review*, vol. 22 no 2, pp.: 201-216. [DOI:10.1093/esr/jci052](https://doi.org/10.1093/esr/jci052)
- Magdalene, Igbolo & Joe, Gyong., (2014). Male Preference and Marital Stability in Cross River State, South Nigeria, *Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS)*, Vol. 19, Issue 10, Ver. III, pp.: 17-24. [DOI:10.9790/0837-191031724](https://doi.org/10.9790/0837-191031724)
- Odimegwu, Clifford., (2017). Premarital birth, children's sex composition and marital instability among women in sub-Saharan Africa, *journal population Research*, vol. 34. No. 3, pp.: 34:327–346. [DOI: 10.1007/s12546-017-9193-4](https://doi.org/10.1007/s12546-017-9193-4)
- Svarer, Michael & Verner, Mette., (2008). Do Children Stabilize Relationships in Denmark?, *Journal of Population Economics*, Vol. 21, Issue 2, pp.: 395–417. <https://www.jstor.org/stable/40344786>
- Todesco, Lorenzo., (2011). A Matter of Number, Age or Marriage? Children and Marital Dissolution in Italy, *Population Research and Policy Review*, Vol. 30, No. 2, pp.: 313-332. [DOI:10.1007/s11113-010-9190-1](https://doi.org/10.1007/s11113-010-9190-1)
- Vinberg, Elina.,(2014). Stabilizing or Stressful? Children and Union Dissolution across Four Decades in Norway, Master's thesis, Sociology, Department of Sociology and Human Geography, Faculty of Social Sciences, University Of Oslo, p. 26. <http://www.duo.uio.no>

Waite, Linda & Lillard, Lee., (1991). Children and Marital Disruption, American Journal of Sociology, Vol. 96, No. 4, pp.: 930-953.
<https://www.jstor.org/stable/2780736>